الوارث ولو كان الموصي قتل خطأ في صحته في حال سفره
او في حال صحته او في حال غزوة وهذا مر حول المكاتب
لعدم جريان السببية ص والوارث بجنبر غير وارث
ش يعني ان من اوصى بوصية في حال صحته او في
حال مرضه لاجنبي مستغرقة ثم ولده فان الوصية
تمضي لان الوارث صار غير وارث وقد علمت ان
المعتبر في الوصية ما يؤول اليه الامر اليه وهو موت
الموصي فلو اوصى لامراة اجنبية ثم تزوجها في
صحته ثم مات فان الوصية تبطل لان غير
الوارث صار وارثا وتقدم ان المعتبر ما يؤول اليه
الامر وهو يوم الموت والى هذا اشار بقوله وعكسه
المعتبر ماله وقوله ولو لم يعلم مبالغة في قوله
والوارث يصير غير وارث اي ولو لم يعلم الموصي
للوارث انه صار غير وارث وانما يلزم لو قلنا بقول ابن
القاسم في المراة توصي لزوجها ثم يطلقها البتة
فان علمت بطلانها قبل موتها فالوصية جائزة
وان لم تعلم فلا شيء لها وانما يختلف حيث علمت
ولم تغير لانها لم تعذر بها في ترك التغيير وبعبارة
ولو لم يعلم اي الموصي حين الموت ولم تشترط واما
قبله فلا يعلمه الا الله وهو راجع للاولى ولا يصح
رجوعه لعمومه العكس لانه ليس لنا ما يؤول
انه غير الوارث اذا صار وارثا لا بموت الا اذا علم
وليس كذلك ان قوله وعكسه مبتدا والخبر
محذوف اي وعكسه كذلك ولا يصح نصبه عطفا
على غير لان الوارث لا يجبر عكس الوارث ص

واجتهد

واجتهد في ثمن مشتري لخطار او تطوع بقدر المال
يعني انه اذا اوصى شراء رقبة للعتق عند حمار على
او اوصى شراءها للعتق تطوعا عنه ولم يسم
الموصي عنانه في الحالتين فان من يتولى تفرقة
ثلث الميت من وصي او قاض او وارث او مقدم
قاض يكتفي بدفع الرقبة المذكورة لكثرة وقلة
قدر المال فليس من ترك مائة دينار كمن ترك
الف دينار ص فان سمى في تطوع بشراء قل الثلث
شورك به في عبيد الاقارب كما مر يعني
انه اذا سمى عددا قليلا لا يشتري به رقبة او
سمى كثيرا لكن ثلث ماله لا يفي بما سماه ولا يبيع
رقبة فانه يشارك بالثلث او بما سماه في شراء
رقبة للعتق فان لم يتيسر ذلك فانه يعان به مكاتب
ويستحب ان تكون الاعانة في اخر نجم لانه اقرب الى
العتق قوله او قل الثلث المعطوف محذوف
اي او لا شيء او قل الثلث وليس معطوفا على يشتر الان
الفعل لا يعطف على الاسم الصريح ومفهوم قوله تطوع
انه لو كان المسمى قد عتق عند حمار فلا يشارك
ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام
شيء ورث وذكر اللخمي ان لفارة القتل كالتطوع كما
ذكره ح وهو خلاف ظاهر كلام الموطأ الا ان يحمل على
كفارة قتل العمد لانها سيدونية فيتجه ص وان عتق
فظهر دين برده او بجنحه في المقابل وان مات بعد
شراء ابيه ولم يعتق اشتري بعشرة لبلغ الثلث
ش يعني ان العبد الذي اشتري لاجل التطوع اذا عتق

Copyright © King Saud University